

المجموعة الاولى: استعمال مفاهيم وتقنيات

المجموعة الأولى الإلزامية: استعمال مفاهيم اقتصادية وتقنيات حسابية (7.5 نقاط)

1. علل العبارات التالية : (2 نقطة)

- أ- رفع الفوائد على قروض الاستثمار يسبب انكماشاً اقتصادياً مزدوجاً (بطريقتين )
- ب- عند تحديد سعر صرف العملة الوطنية ترتفع معدلات البطالة .
- ت- استيراد السلع من الخارج يساهم في انخفاض نسبة التضخم المالي
- ث- للنمو الانكفائي تأثير سلبي على حركة الميزان التجاري

2- بلغ الناتج المحلي الاجمالي في احدى الدول عام 2006 550 مليون وحدة نقدية وذلك بارتفاع نسبته 10% عن العام 2005 (1 نقطة)

- احتسب معدل النمو الاقتصادي لعام 2006 اذا علمت أن مؤشر الاسعار في هذه الدولة يساوي 104 في العام 2006

3- اشرح بشكل تسلسلي انعكاس كل من الحالتين التاليتين على النمو الاقتصادي (نقطة)

أ- ارتفاع معدل الولادات

ب- عدم احترام الاسس الديمقراطية

4- القيمة الاجمالية لمبلغ معين 12810 و.ن. أودع في احد المصارف بمعدل فائدة بسيطة 6 % وذلك من تاريخ 14 / 2 / 2006 ولغاية 25 / 5 / 2006

- المطلوب احتسب قيمة المبلغ المودع في المصرف خلال الفترة المذكورة (1.5 نقطة)

5- فيما يلي بعض البيانات الخاصة باحدى الدول : (1 نقطة)

- معدل الولادات = 20 بالألف

- عدد السكان أول العام 4 مليون نسمة

- عدد السكان آخر العام 4.2 مليون نسمة  
أ- سم نوع المؤشر الذي تنتمي اليه هذه المعطيات  
ب- احتسب عدد الولادات خلال العام

6- ميز بين المعطيات التالية : (نقطة)

- أ- اعتماد الدولة لسياسة الدخل حين تعزيز القدرة الشرائية واعتمادها لهذه السياسة حين تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت  
ب- اعتماد الدولة السياسة المالية لمكافحة التضخم المالي واعتمادها السياسة المالية لخلق نمو اقتصادي عبر تعزيز الطلب على الاستهلاك ( من خلال عنصرين مختلفين)

**المجموعة الثانية : تحليل مستندات اقتصادية : (12.5 نقطة)**

**مستند (1) أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان:**

**أولاً:** مواجهة تأمين تمويل الدولة واحتياجات الخزينة حيث تحول مصرف لبنان الى الممول الاساسي للخزينة مع تزايد عجز الموازنة نتيجة ارتفاع عجز الكهرباء الى حوالي 1.8 مليار دولار .

**ثانياً:** ثمة أولوية لخلق مناخ من الاستقرار واعطاء الاولوية لترويج الصناعات الوطنية بعدما شهدت الاسواق المحلية اغراقاً للسلع الاجنبية ومنافسة شديدة أثرت سلباً على حركة المصانع وأدى الى تراجع أعمالها , وبالتالي فان حركة الاستيراد ارتفعت بشكل كبير مقارنة مع حركة التصدير التي تراجعت بشكل ملحوظ مما انعكس سلباً على دور لبنان التجاري .

**ثالثاً:** يفترض أن تنتبه الحكومة الى الاحصاءات الاخيرة لواقع المجتمع اللبناني من الناحية الاجتماعية .حيث أن 80% من المواطنين يحصلون على 40% من الدخل الوطني .والجدير بالذكر أن ثمة حاجة فعلية الى دعم المنشآت مالية واعفائها من بعض الضرائب حتى تضمن الاستمرارية في عملها خصوصاً مع اقفال البعض منها وتسريح اليد العاملة حيث يدفعها هذ التسريح من عملها الى هجرة قسرية تفوق ال 50%

**رابعاً :** النفقات على المشاريع المختلفة من مياه وكهرباء واتصالات وبنى تحتية كانت متوقفة منذ سنوات نتيجة تعطيل الموازنات العامة منذ 2005 الى 2011 مما أدى الى تردي هذه الخدمات مع سائر التقديمات .

**خامساً:** القضية المعيشية والتضخم الذي يفوق الـ 10% خلال العام 2011 وهي النسبة الاعلى منذ 10 سنوات . هذا الواقع جعل نسبة التضخم تتخطى الـ 110% فيما يعني أن الاجور فقدت أكثر من 50% من قيمتها الشرائية .

**سادساً:** على صعيد القطاعات الاقتصادية الانتاجية فانها تحتاج الى عناية خاصة ودعم مالي حتى تستطيع أن توازي العاصمة قطاع الخدمات لجهة اهتمام الدولة .

## مستند (2):تكلفة الفرصة البديلة

- أظهر تقرير لبنك عودة أن الاقتصاد اللبناني سجل في الفصل الاول من العام 2011 تباطؤاً في النشاط الاقتصادي في ظل اشتداد التجاذبات السياسية على الساحة المحلية والاضطرابات الطارئة على الساحة الاقليمية وقد كانت حركة الاستثمار الاجمالي الاكثر تأثراً في الفصل الاول من العام ,حيث آثر المستثمرون الترقب والتزيت في ظل الضبابية التي تحوم حول آفاق الوضع المحلي والاقليمي بشكل عام .
- على صعيد القطاع الخارجي : فقد أدى تراجع تدفق رؤوس الاموال الوافدة اتجاه لبنان في سياق اتساع العجز التجاري الى عجز في ميزان المدفوعات بقيمة 399 مليون دولار في الفصل الاول من العام 2011. وفي ظل تباطؤ نسبي في اقتصاديات دول المنطقة جراء الاضطرابات السياسية والاقليمية تراجعت الصادرات اللبنانية بنسبة 7.2% خلال العام وارتفعت الواردات بموازاة ذلك 4.4% .
- على صعيد الاوضاع النقدية : سجلت تحويلات صافية من الليرة اللبنانية الى العملات الاجنبية تقدر بنحو 2.8 مليار دولار خلال الفصل الاول من العام 2011 وهذا ما ينذر بتردي الوضع النقدي , مع العلم أن سوق القطع شهدت استقراراً نسبياً منذ بداية شهر شباط

## بالعودة الى المستندات أعلاه أجب عن الاسئلة الآتية :

- 1- بالعودة الى معطيات المستند رقم 1:
  - أ- استخرج السبب الرئيسي للمشكلة المالية التي يعاني منها لبنان(نصف نقطة)
  - ب-اقتراح سياسة بنويوة ملائمة لمعالجة هذه المشكلة (نصف نقطة)
  - ت-فسر كيف يمكن اقتراحك من تخطي هذه المشكلة (نصف نقطة)
- 2- استنتج مشكلتين اجتماعيتين يعاني منهما لبنان أشار اليهما المستند رقم 1(نقطة)

3-1 - حدد نوع النفقات التي يذكرها المستند رقم 1 (رابعا) (نصف نقطة)

3-2 - استنتج المشكلة التي يتناولها المستند رقم 1 (سادسا) مقترحا وسيلة لعلاج هذه المشكلة. (نقطة)

4- يشير المستندان الى أن العوائق والتجاذبات السياسية أدت الى انعكاسات متعددة اقتصادية واجتماعية سلبية . أربط بين هذه التجاذبات والمشكلة الاجتماعية الواردة في البند الثالث من المستند 1(نقطة)

5- سم المرحلة من الدورة الاقتصادية التي يتناولها المستند رقم 2 مع الدلالة عليها. (نقطة)

6- بين انعكاس الوضع الاقتصادي المذكور في البند (خامسا) من المستند 1 على الوضع النقدي المذكور في المستند 2.(نقطة)

7- استخرج من مستند رقم 2 المشكلة الاقتصادية والتي تعبر عن مجمل واقع العلاقات الاقتصادية بين لبنان والخارج (نقطة)

8- بالعودة الى المستنديين أكتب نصا" حدد في مضمونه مشكلتين اقتصاديتين وأخرى اجتماعية في الداخل اللبناني. اقترح سياسة اقتصادية تمكن من تخطي هذه المشاكل تتضمن ثلاث وسائل .

اقترح سياسة ملائمة لمعالجة المشكلة الخارجية التي يشير اليها المستند رقم 1 واجرائين ضمن هذه السياسة

- مبينا" الرابط بين الوسائل ومعالجة كل مشكلة( 4.5 نقاط)

## أسس التصحيح : امتحان اقتصاد – صف الاقتصاد والاجتماع 2017 (منتصف العام)

المجموعة الاولى :

أ – رفع الفائدة يؤدي الى ارتفاع الكلفة وارتفاع الاسعار وانخفاض القدرة التنافسية وانخفاض الطلب والاستثمار والانتاج والنمو

رفع الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض وانخفاض السيولة والاستثمار والانتاج والنمو

ب – تحديد سعر العملة يؤدي الى هروب الرساميل وانخفاض الاستثمار والانتاج وانخفاض النمو

ت – زيادة الاستيراد يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية وانخفاض الاسعار وانخفاض التضخم

ث – النمو الانكفائي يؤدي لعدم قدرة الناتج على تلبية الحاجات يؤدي لزيادة الاستيراد وعجز في الميزان التجاري

2 - معدل النمو الاقتصادي = 5.76%

3 – أ- زيادة معدل الولادات يؤدي لزيادة النمو السكاني يؤدي لانخفاض الادخار والسيولة وانخفاض الاستثمار والانتاج والنمو

ب – عدم احترام الاسس تؤدي الى تهديد السلم الاهلي وهروب الرساميل وانخفاض الاستثمار والانتاج والنمو

4 - المبلغ = 12600

5 – أ – مؤشر ديموغرافي

ب – عدد الولادات =  $4100000 * 0.02 = 82000$

6 – أ- زيادة الاجور ( لزيادة القدرة الشرائية )

ب- تثبيت الاجور (لزيادة القدرة التنافسية )

ب – زيادة النفقات وتخفيض الضرائب ( سياسة تعزيز الطلب على الاستهلاك)

تخفيض النفقات وزيادة الضرائب (مكافحة التضخم)

المجموعة الثانية :

1 – أ - ارتفاع عجز الكهرباء الى حوالي 1.8 مليار

ب – الخصخصة

ج – تؤدي لزيادة الايرادات وانخفاض النفقات وانخفاض العجز في الموازنة

2 – البطالة وتفاوت مداخيل

3 – أ- نفقات تجهيزية

ب نمو غير متوازن والوسيلة قروض ميسرة واعفاءات ضريبية

4- التجاذبات السياسية تؤدي الى اضطرابات امنية وتهديد سلم أهلي وهروب الرساميل وانخفاض الاستثمار والانتاج والنمو

5- المرحلة انكماش اقتصادي(تباطؤ النمو)

6 – التضخم تؤدي الى ارتفاع الاسعار وانخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية وتخلى المواطن عن العملة الوطنية واستبدالها بالعملة الاجنبية وبالتالي زيادة الطلب على العملة الاجنبية مقابل انخفاضه على العملة الوطنية يؤدي لتدهور سعر صرف العملة

7- عجز في ميزان المدفوعات

8-

الوسائل	السياسة	المشاكل
توفير السوق التنافسية تثبيت الاجور اعفاءات ضريبية للمنشآت	النهوض الاقتصادي عبر تعزيز ق. ت. للعرض	الداخلية: انخفاض النمو وبطالة وتضخم مالي
تحديد كمية الاستيراد فرض مواصفات تعجيزية	الحماية	الخارجية: عجز في الميزان التجاري

